"الآثار التنموية للشمول المالي"

(دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر)

إعداد

د/ منصور علي منصور شطا

مدرس اقتصاد وقانون تجاري

معهد الدلتا العالي للحاسبات

الملخص بحث

يعد مفهوم الشمول المالي حديث نسبياً لذلك يهدف البحث إلي بيان أهميته وأهدافه ومؤشراته. وتقييم دور الجهاز المصرفي المصري في تعزيز الشمول المالي والعمل على زيادة تمويل المشروعات وأثر ذلك في الناتج المحلي الإجمالي. واتبع البحث الأسلوب الوصفي التحليلي لبيان هذه العلاقة.

ووضح من البحث نتائج إيجابية لدور الجهاز المصرفي في دعم وتعزيز الشمول المالي في مصر، ومن ثم زيادة الخدمات المالية والمصرفية، ووجود تأثير إيجابي بين الشمول المالي وزيادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وضم العديد من هذه المشروعات للقطاع الرسمي.

وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات منها زيادة أفرع البنوك والاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة، مع القيام بحملات التوعية اللازمة لسهولة وزيادة تمويل لضم قطاع اقتصادي هام كقطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة والمتناهي الصغر للقطاع الرسمي وتعزيز الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، البنك المركزي، بطاقات الائتمان، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات الشمول المالي، ودائع الجمهور، التحويلات المالية.

Abstract

The concept of financial inclusion is relatively modern, so the research aims to demonstrate its importance, objectives and indicators. Evaluating the role of the Egyptian banking system in enhancing financial inclusion and increasing project financing and its impact on GDP. The research followed the descriptive analytical method to demonstrate this relationship.

The study showed positive results of the role of the banking system in supporting and enhancing financial inclusion in Egypt, and thus increasing financial and banking services, and the existence of a positive impact between financial inclusion and increased financing for small, medium and small enterprises and increase GDP, and the inclusion of many of these projects to the formal sector.

The study concluded with a number of recommendations, including increasing the branches of banks and relying on the tools of modern technology, while carrying out awareness campaigns necessary to facilitate and increase financing to include an important economic sector such as the sector of small and medium enterprises and micro-formal sector and enhance financial inclusion.

Keywords: Financial Inclusion, Central Bank, Credit Cards, Gross domestic product, Financial Inclusion Indicators, Public Deposits, Remittances.

مقدمة

تضع الدولة المصرية حالياً الشمول المالي علي رأس أولوياتها لما له من دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي مما يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم دعم معدلات نمو البلاد خاصة وأن ٨٠% تقريباً من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تعمل في القطاع المالي غير الرسمي (١). ويعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهما في النشاط الاقتصادي وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات الدولية أو المحلية لهذا يظهر شريكا في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية ، وينبغي استغلال كل ما يتاح لهذا القطاع من وفورات وإمكانيات بشكل أمثل، وخاصة أن الخدمات المصرفية بعيده عن متناول الكثيرين من الأفراد والشركات، مما زاد من صعوبة الحصول عليها ورفع تكاليفها (٢) وعلى الساحة الدولية وخاصة بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية بموضوع الشمول المالي (٣).

وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن

(١) البنك المركزي المصري يقود الاستراتيجية الوطنية للشمول المال، تم الاطلاع في ٢٠١٩/٣/٢٣.متاح علي: https://www.microfinancegateway.org/.

(٢) ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، ١٤٣٧هـ ــ ٢٠١٦م، ص ١.

(٣) حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية في قطاع غزه)، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية في قطاع غزه مارس ٢٠١٧-جمادي الثاني ١٤٣٨ هـ، ص٢.

شرائح من السكان مستبعدة مالياً واجتماعياً واقتصاديا (١). ولذا يقوم الشمول المالي بدور لا غنى عنه في النمو الشامل لجميع الاقتصادات، وبعبارة أخري يسعى الشمول المالي إلى مواجهة التحدي المتمثل في ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية للجماهير الريفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر البعيدة عن الخدمة ووسائل التطور الحديثة (٢).

مشكلة البحث: تظهر مشكلة البحث على المستويين الدولي والمحلي، فعلي المستوي الدولي أظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة بالمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن حوالي ٣٨% من إجمالي السكان البالغين على مستوي العالم لا يتمتعون بالقدرة على الحصول على الخدمات المالية والمصرفية الرسمية، وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد تعزيز الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، وكذلك التأمين وأسواق الأوراق المالية والتمويل الأصغر والخدمات المالية الرسمية. مازال هناك المليارات من البشر لا تصل إليهم الأنظمة المالية الرسمية (٣).

وعلى المستوي المحلي أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات وفي مقدمتها البنوك المركزية، وذلك لجذب أكبر عدد من العملاء والوصول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها في القطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها، الأمر الذي يخدم تحقيق

(١) صندوق النقد العربي (١٧مايو ٢٠١٦)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥، ص٤. تم الاطلاع في ٢٠١٩/٣/٢١. متاح علي: https://www.amf.org.ae/ar/content

(٢) راجع: في ٢٠١٩/٣/٢٠ A Study of Financial Inclusion in India – Research Gate. https://www.researchgate.net/.../266203101_A_Study_of_Financial_

(٣) د/ أحمد ذكر الله، تطورات المشهد الاقتصادي، تقرير دوري من المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٦ مايو ٢٠١٧، ص٦.

النمو الاقتصادي ويحقق زيادة في الناتج المحلي للدولة ([1]). وقد أوضحت إحدى الدراسات أهمية هذا القطاع بوجود ٢,٥ مليون مشروع تمثل ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتسهم بنسبة ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي وتغطي نحو ٩٠% من التكوين الرأسمالي وتستوعب ٧٥ % من القوي العاملة وأن ٨٠% من تلك المشروعات تعمل في إطار القطاع غير الرسمي ([2]).

وفي ضوء ذلك تكمن مشكلة البحث في تقييم دور الجهاز المصرفي في دعم الشمول المالي والتعرف علي مدي كفايته وكفاءته في تعزيز الشمول المالي، ويبرز عنها سؤال أساسي وهو ما دور الجهاز المصرفي المصري في تعزيز الشمول المالي وأثرة في الناتج المحلي الإجمالي وهل يؤدي الجهاز المصرفي المصري الدور الملقي على عاتقة في تعزيز الشمول المالي؟

ويتم بيان ذلك من خلال التساؤلات الآتية:

- ما هو دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي؟
- ما هو دور التمويل الصغير والمتوسط والمتناهي الصغر في تحقيق الشمول المالي؟
- كيف يمكن مساهمة الشمول المالي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟

هدف البحث: يهدف البحث إلي بيان الآتي:

١- مفهوم الشمول المالي وأهميته.

---

(١) صندوق النقد العربي (١١يوليو ٢٠١٧)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧، ص٦.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/[vocab]/[term

(٢) البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة مستقبل مصر الاقتصادي، يوليو ٢٠١٤.

٢- الجهود المبذولة من قبل الجهاز المصرفي لتعزيز الشمول المالي.

٣- دور التمويل الصغير والمتوسط والمتناهي الصغر في تعزيز الشمول المالي.

٤- أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي.

ـ فروض البحث: من خلال مشكلة البحث والأهداف يمكن صياغة الفروض التالية:

١- هل مؤشرات الجهاز المصرفي ذات دلالة علي تحسين مستوي الشمول المالي في مصر؟

٢- هل الشمول المالي يعزز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر؟

٣- هل هناك أثر لمؤشرات الجهاز المصرفي في تعزيز التمويل الصغير والمتوسط والمتناهي الصغر؟

٤- هل هناك أثر للتمويل الصغير كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي، والناتج المحلي الاجمالي.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من النقاط التالية:

١- أهمية القطاع المصرفي: وذلك من خلال التعرف علي دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي، فالقطاع المصرفي من الأدوات الهامة المؤثرة في الاقتصاد، وصاحب دوراً اجتماعياً أيضاً لا يقل أهمية عن الدور الاقتصادي، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل، وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

٢- التعرف على أهمية الشمول المالي: أصبح الشمول المالي محور اهتمام الحكومات، والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه

الخصوص، خاصة أنه تبين أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي، والنمو الاقتصادي للدول.

٣- أهمية التمويل الصغير في الاقتصاد: أصبح تمويل هذه المشرعات أحد أدوات تعزيز الشمول المالي ولأهميتها الاقتصادية احتلت مكان الصدارة والاهتمام الذي يشغل الاقتصاديين وغيرهم لاعتبارات منها توفير فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات السابقة: ظهرت عدة دراسات تناولت موضع البحث. وتم ايجاز أهم ما هدفت وما توصلت اليه كل دارسة، وذلك كما يلي:

الدراسة الأولي: احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، عام ٢٠١٨.

القائم بالدراسة: صندوق النقد العربي (جلال الدين بن رجب).

موضوع الدراسة: هدفت الدراسة إلى المساهمة من الناحية المنهجية في تعزيز المعرفة بكيفية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي في الدول العربية إضافة إلي دراسة علاقة الشمول المالي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

واعتمدت الدراسة على منهجيات وطرق إحصائية متقدمة في مجال الشمول المالي من بينها طريقة تحليل المكونات الأساسية، والتحليل العنقودي الهرمي، ونموذج المعادلات الهيكلية، ونموج المعادلات الآنية.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب احتساب مؤشر مركب (إجمالي) يمكن الحصول منة علي صورة شاملة للشمول المالي، وتحقيق مؤشرات الشمول المالي، وكذلك خلصت الدراسة إلي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي لتأثره به.

الدراسة الثانية: دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية في قطاع غزه)، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية في قطاع غزه، مارس ٢٠١٧ - جمادي الثاني ١٤٣٨ هـ.

القائم بالدراسة: حنين محمد بدر عجور.

موضوع الدراسة: تعد الدراسة من الدراسات التي قامت بتعريف الشمول المالي وأبعاده في تحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٦ واستعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وبيان أثرة علي تحسين ثقافة المسئولية الاجتماعية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الشمول المالي في إرساء قواعد المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة. حيث استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ومن ثم تحليلها احصائياً وعرض نتائج هذا التحليل واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لغرض الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة وتحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية وأوصت الدراسة بضرورة العمل على حملة توعية لشرح مفهوم المسئولية المجتمعية وأبعادها، ووضع أبعاد الشمول المالي ضمن الخطة الاستراتيجية للبنوك ونشر ثقافة المسئولية المجتمعية.

الدراسة الثالثة: دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني ١٤٣٧هـ ــ ٢٠١٦م. رسالة ماجستير ــ جامعة الازهر ــ غزة.

القائم بالدراسة: ماجد محمود محمد أبو دية.

موضوع الدراسة: هي إحدى الدراسات التي تناولت دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من (١٩٩٥ ــ ٢٠١٤) من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه والتعرف على الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي.

وتحليل دور الجهاز المصرفي في تحقيق الشمول المالي في فلسطين. والتعرف على مستواه مقارنة ببعض دول الجوار، ومناقشة التحديات والفرص التي تواجهه في فلسطين. وسبل نفاذ الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، وبيان أثر الشمول المالي في الاقتصاد الفلسطيني.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الانتشار المصرفي والشمول المالي في الاقتصاد الفلسطيني. كما استخدمت المنهج القياسي لاختبار فرضياتها وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناء نموذج انحدار خطي متعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة في (التفرع المصرفي ــ ودائع الجمهور ــ التسهيلات الائتمانية المباشرة ـــ وأعداد العاملين) والمتغير التابع متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل ووجود تأثير إيجابي لانتشار الخدمات المالية المصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، كما تبين أن الودائع تلعب دوراً إيجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا متوافق تماماً مع النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع الاقتصادي الفلسطيني.

وأوصت الدراسة بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية، بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام

بنشر الوعي المصرفي والتعريف بالمنتجات المالية، وتقديم المشورة لعملائها بشأن إدارة الأموال، والديون، والادخار، الائتمان، بطريقة فعالة، وتشجيع الانتشار الجغرافي في البنوك خاصة في المناطق الريفية والنائية لتسهيل إيصال الخدمات المصرفية إلى الفئات المستبعدة.

الدراسة الرابعة:

Assessing role of Banking sector in Financial Inclusion process in INDIA, Dept. of management studies Christ University.

القائم بالدراسة: T. Ravikumar

موضوع الدراسة: هدفت الدراسة إلي تقييم دور البنوك في طرق الحصول علي الخدمات المالية من قبل الفئات الفقيرة الضعيفة والمناطق المحرومة وانها شرط مسبق لتزايد النمو وتقليل الفقر، فوصول الأشخاص المستبعدين اقتصاديا واجتماعيا للاندماج بشكل افضل في الاقتصاد، وقد تم إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات المالية في الهند كالبنوك التجارية والريفية والتعاونية والجمعيات الائتمانية الزراعية الأساسية ومكاتب البريد لتلبية الاحتياجات المالية للأشخاص، وأدت المبادرات التي اتخذها البنك الاحتياطي وحكومة الهند نحو تشجيع الاندماج المالي منذ أواخر الستينيات.

وأوصت الدراسة: بتشجيع البنوك لإقامة فروع بنكية في المناطق المهمشة والريفية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم المنتجات المالية لأصحابها وتشجيعهم على الاندماج المالي، والعمل علي زيادة الوعي المالي لدي الأفراد.

- الدراسة السادسة:

Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines, 19May 2016, Graduate School of public policy (Grasp) The University of Tokyo, Japan.

القائم بالدراسة: Bernadette, V., Operana

موضوع الدراسة: هي إحدى الدراسات التي قامت بتعريف الشمول المالي بأنه الحالة التي يكون من السهل فيها الوصول الفعال إلي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية من قبل الجميع وتشمل المنتجات والخدمات الأساسية والمدخرات والائتمان والمدفوعات والتأمين والتحويلات والاستثمارات وغيرها من الخدمات لقطاعات السوق المختلفة.

في حين أوضحت الدراسة أن الأمم المتحدة ربطت بين أهداف التنمية المستدامة وأهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة وتحويل الشمول المالي من مجرد استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر إلي مجال تطوير للسياسة المركزية لتحقيق نمو مستدام، يحفز الوصول الشامل إلي تمويل وتنظيم أنشطة المشاريع التي تمكن الأسر الفقيرة والشركات الصغيرة من تحسين سبل عيشهم ومصاريف دخلهم.

وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وتحقيق الرعاية الاجتماعية والمالية للأسر الفقيرة والشركات الصغيرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

قد أوضحت معظم الدراسات السابقة أهمية الشمول المالي وأهدافه وعلاقته بالاستقرار المالي، بجانب دور الشمول المالي في ضم فئات جديدة للنظام المالي وتحسين الأحوال المعيشية. وإلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي لتأثره به، وعلاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة.

وتنوعت الدراسات السابقة أيضاً فتناول بعضها أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي، في حين تناولت دراسات أخري أثر الشمول المالي علي الأداء المالي في البنوك التجارية، بالإضافة إلي أن هناك دراسات تناولت أثر الاستقرار المالي علي أداء البنوك.

وهذا البحث لا يبتعد عن أهداف الشمول المالي ولكن يركز على تقييم دور الجهاز المصرفي المصري في تعزيز الشمول المالي وهل فعلاً تحقق هذا الدور المنوط بالجهاز المصرفي المصري، وبيان أثر دور الشمول المالي في تمويل وزيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر كأحد أدوات تعزيزه وأثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي.

منهج البحث: تم الاعتماد في الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي. من خلال التعرف على جوانب وأبعاد المشكلة واستقراء الوضع الحالي لمؤشرات الشمول المالي في الجهاز المصرفي بهدف الوصول إلى دلائل واضحة على تأثيرها على التمويل الصغير وأثرة على الناتج المحلي الاجمالي.

خطة البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم البحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار الفلسفي.

المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

المبحث الثالث: قياس الشمول المالي في الجهاز المصرفي المصري

المبحث الرابع: دور التمويل الصغير في تعزيز الشمول المالي وأثرة في الناتج المحلي الاجمالي

المبحث الأول
الإطار الفلسفي

مقدمة:

بات موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية من أجل التنمية المستدامة، ويمكن للشمول المالي أن يسهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي ([1]). ويقتضي الاهتمام بالشمول المالي العمل على تكاتف الجهات المالية في الدولة ووضع استراتيجية للتثقيف المالي وتوعية مستهلكي الخدمات المالية لمساعدتهم على الشمول المالي والحصول على الخدمة بشكل سهل وبسيط وسريع وقامت الدولة المصرية من خلال البنك المركزي بالعديد من الإجراءات والمبادرات في هذا الاتجاه. ونتناول هذا الإطار الفلسفي من خلال الآتي:

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي.

الفرع الثالث: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٣ سبتمبر ٢٠١٤)، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، ص٣.تم الاطلاع في ٢٠١٩/٥/١.متاح:

https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciem6d2_ar.pd

الفرع الأول

مفهوم الشمول المالي: Financial Inclusion

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام ٢٠٠٠م حيث كان هدفاً مشتركاً للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية ([١]). فالشمول المالي من المصطلحات التي ترتبط بالنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم من خلال إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات المالية الرسمية. وقد أدرك قادة مجموعة الـ G20خلال عام ٢٠١٠أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة باسمGlobal Partnership for Financial Inclusion GPFI وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي. وقد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي، فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية ([٢]).

ويقصد بمفهوم الشمول المالي لدي البنك الدولي أن يكون لكل فرد أو مؤسسة قدرة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكافئ احتياجاتهم وقدراتهم المادية. فالشمول المالي هو بالأساس جزء من خطاب المنظمات التنموية العالمية والمنظمات المالية أيضاً مثل صندوق النقد الدولي ([٣]).

---

(١) حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية في قطاع غزه)، مرجع سابق، ص٩.

(٢) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص٤.

(٣) الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٨، ص٧. تم الاطلاع في ٢٠١٩/٣/١٥.متاح على رابط:
https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2018/04

وعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام ٢٠١٤ تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Development Report) على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم وتستفيد من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (١). وفي مركز الشمول المالي بواشنطن عرف الشمول المالي بأنه قدرة كافة الأفراد على الحصول والوصول إلى كافة الخدمات المالية بجودة مرتفعة وبأسعار معقولة وبطريقة توفر الوقت والجهد والنفقات وتحفظ كرامة العملاء (٢).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل الشرائح المختلفة في المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتثقيف المالي (٣).

ومفهوم الشمول المالي متعدد الأبعاد للتنمية المالية، وهو عملية ضمان وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية الرسمية، واستخدامها بتكلفة معقولة، وبدون هذه الخدمات سوف يلجأ الأفراد إلى مصادر مالية غير رسمية، وبتكلفة مرتفعة.

---

(١) د/ جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، ٢٠١٨، العدد ٤٥، ص٢. تم الاطلاع في ٢٠١٨/٣/٢٠. متاح على رابط: https://www.findevgateway.org

(2) Granter, E " Financial inclusion for development" World Bank, Washington 2014 pp3-4

(٣) سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، ص١٦

ولا تخضع لحد أدني من الرقابة والاشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية ([1]).

ولذا يعتبر مفهوم الشمول المالي من أهم المفاهيم الرئيسية المرتبطة والمتعلقة بتحقيق ازدهار النمو الاقتصادي للدول، وذلك باتجاه البنوك بمختلف أنحاء العالم للوصول إلى الشرائح المجتمعة التي لا يوجد لها تعاملات بنكية، خاصة منخفضة الدخل ([2]).

وينتهي الباحث إلي أن الشمول المالي اتجاه عالمي مفهومة توفير الخدمات المالية المختلفة للمواطنين مع سهولة الوصول إليها لاستخدامها بكفاءة والتي تتنوع ما بين سحب وإيداع وإقراض وتأمين وتحويلات وغيرها الأمر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الكلي والأفراد والمشروعات في آن واحد.

الفرع الثاني

أهمية وأهداف الشمول المالي

يعاني حوالي مليار شخص من الجوع يومياً ويكافح حوالي ١,٢ مليار شخص للعيش علي أقل من ١,٢ دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، ويجب خلق حوالي ٦٠٠ مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلي سوق العمل ، وتشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي أن ٢,٧ مليار من البالغين علي مستوي العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين ليس لديهم إمكانية الحصول علي الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية في حين نجد في

(١) محمد يسر برنية وأخرو، العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي ٢٠١٥، ص١.

(٢) رفقة مصطفي (٢٥ نوفمبر ٢٠١٨) ، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، تم الاطلاع في ٢٠١٨/١٢/١ رابط:

https://www.vapul/us.com/ar/%D8%AF%D9%88%D8%

البلدان المرتفعة الدخل حوالي ٨٩% من البالغين لهم حسابات في مؤسسة مالية رسمية بينما ٤١% فقط في الاقتصادات النامية ومن هنا تبرز أهمية تثقيف العملاء بالحصول علي الخدمات المالية ([1]).

أولاً: أهمية الشمول المالي:

يعد تعميم الخدمات المالية عملية تكاملية بين كافة المؤسسات المالية المعنية خدمة لأهدافها الخاصة وخدمة لأهداف الاقتصاد الكلي المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر ([2]).

فتنبع أهمية الشمول المالي من ضرورة تضمين ودمج كافة الفئات الفقيرة منخفضة الدخل والمستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي والمصرفي الرسمي، وهو ما يسهم في زيادة نفاذ ووصول تلك الخدمات لكافة العملاء مما ينعكس إيجابياً على درجة التطور والعمق في القطاعين المالي والمصرفي وهو الأمر الذي يفضي إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي ([3]).

ولقد اهتمت كافة المؤسسات المالية والمصرفية بالسعي نحو انتشار خدماتها المالية إلى كافة شرائح المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والمستبعدة من خدماتها وتطويرها وتفعيل الابتكارات الحديثة لتتناسب مع تلك الفئات، مع العمل علي التثقيف المالي وخاصة أن الشمول المالي لا يقتصر علي مجرد تقديم الخدمات المالية المناسبة

---

(١) حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية في قطاع غزه)، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ١٨.

(3) Abu- Unridden,(a,u): " Financial inclusion and Economic growth in Nigeria" Business and Economics journal 2016 pp1

للفئات غير المتعاملة مع القطاع المصرفي الرسمي وإنما يشمل تلبية الاحتياجات وتوسيع قاعدة المنتجات والخدمات المالية ([1]).

وتشير الدراسات إلى أن الشمول المالي يسهم في زيادة دخول الأفراد ودمج الاقتصاد الغير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية، كما يسهم في دمج الفقراء في الاقتصاد من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر والمنزلية وريادة الاعمال، ومن ثم يقضي إلى الحد من الفقر واستهداف الفقراء ([2]). وعلية يمكن التعامل مع الشمول المالي كاستراتيجية لمكافحة الفقر، مما يسمح بتقليل عجز الموازنة العامة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة المشروعات وبالتالي إنتاجها أو من خلال زيادة الإيرادات الضريبية واستهداف أكثر كفاءة للدعم ([3]).

ومن دواعي اهتمام المنطقة الإقليمية وخاصة العربية بالشمول المالي جاءت المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية FIARI بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات النقد العربية والمصارف المركزية نظرا لأهمية الشمول المالي في إطار سياسات واستراتيجيات دعم فرص النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وركزت علي العمل لتحسين وصول رواد الأعمال للتمويل ، والعمل كذلك علي الحد من تسرب مدخرات الأفراد في المنطقة العربية من القطاع المالي والمصرفي الرسمي وتتفق هذه المبادرة الإقليمية مع أهداف التنمية المستدامة التي

(١) د/ مني البرادعي، الشمول المالي، مجلة المصرفيين، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، يوليو، ٢٠١٥ ص١١.

(٢) د/ عصام حسني محمد عبد الحليم، الشمول المالي في الجهاز المصري والتجارب العربية، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، ٢٠١٩، ص١٢.

(٣) الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، مرجع سابق، ص٧.

حددتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ حيث تم اعتبار الشمول المالي في مقدمة الوسائل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية([1]).

وكان المعهد المصرفي المصري صاحب ريادة في نشر ثقافة الشمول المالي في الاقتصاد المصري حيث نجح في نشرها لنحو ١,٩ مليون فرد وأنشاء اللجنة التنسيقية بوضع الاستراتيجية القومية للتثقيف المالي في نوفمبر ٢٠١٣، وعقد المعهد مجموعة مع الشراكات مع المنظمات المحلية والدولية من أجل تنفيذ أنشطة التثقيف المالي والاطلاع علي التقارير الدولية التي تتناول هذه المفاهيم وأفضل الممارسات الدولية من أجل استيعاب أساسيات تطبيق هذه المفاهيم والتحديات التي يمكن أم تواجه مصر وسبل مواجهتها ([2]).

ويمكن أن تتجلي أهمية الشمول المالي في المحاور الآتية ([3]):

١ـ المحور الاقتصادي: يساهم في النمو الاقتصادي بقدر أكبر من خلال ضم وتنويع الخدمات المصرفية المتاحة للأفراد وزيادة إقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة ومتناهية الصغر وإتاحة فرص عمل كثيرة فيها، ويمكن أن يؤدي هذا إلى الحد من المخاطرة الإجمالية لمحافظ قروض البنك، بالإضافة إلى تعزيز ونزاهة القطاع المالي والاستقرار المالي.

---

(١) صندوق النقد العربي، التقرير السنوي عام ٢٠١٧، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ص ٢٦.

(٢) خالد بسيوني، الشمول المالي، مجلة المصرفيون، المعهد المصرفي المصري البنك المركزي المصري، يوليو ٢٠١٥، ص٩.

(٣) الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص٧

ـ محمد عبد الرؤوف محمد شعيب، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، مؤتمر ٢٠١٩، ص٩٣٩.

٢ــ المحور الاستراتيجي: أن التوسع في الشمول المالي يمكن أن يساهم في نقل السياسة النقدية، وذلك بسبب أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلباً علي أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعاً، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول علي الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي زيادة تحقيق الشمول المالي وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلي تغيير بنية النظام المالي، ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة، وكذا المؤسسات والمشروعات التي أنشئت، أو توسعت في الأسواق الجديدة.

٣ــ المحور الاجتماعي: وهوما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية، ورفع مستوي معيشة الفقراء، كما يؤدي إلي قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ثانياً: أهداف الشمول المالي:

تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تتنامى المنافع والأهداف المتأنية من الشمول المالي ومنها ([1]):

(١) عمرو رجب السيد الصادق، الجوانب القانونية للشمول المالي" دور الشمول المالي في تحقيق التكافل الاجتماعي" مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، كلية الحقوق جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٧٧٩.

- ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ٢٢.

١- زيادة نسبة القدرات المالية لدي الشرائح المستهدفة من المجتمع، وذلك من خلال توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وتنمية المعرفة المالية لدي النساء والشباب، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المصرفي وغير المصرفي، وزيادة معرفتهم بالحقوق، والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم ([1]).

٢- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلي الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يترتب عليه خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام عن طريق توفير خدمات مالية ميسرة وأقل تكلفة مالية وبطريقة ميسرة وإتمام جميع العمليات بطريقة الكترونية ([2]).

٣- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخاصة الفقراء منهم، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من الاستثمار والتوسع والانخراط والتعامل مع الجهاز المصرفي، بالإضافة إلي دعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية.

٤- دراسة السوق بشكل عميق، ووضع التعريفات والأهداف بما يتناسب وظروف كل دولة وبالتالي تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) محمد عبد الرؤوف محمد شعيب، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، كلية الحقوق جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٩٤١.

الفرع الثالث

الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي GDP من المؤشرات الاقتصادية الهامة لأي دولة إذ يعكس إجمالي نشاط الدولة وأداءها الاقتصادي خلال فترة زمنية (سنة) الذي ينعكس بدورة على الوضع الاقتصادي بالدولة: مستوي التشغيل ومستوي المعيشة، والصادرات، والواردات والتراكم الرأسمالي والموازنة العامة للدولة ([1]).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية، تستخدم لغرض الاستهلاك أو سلعاً استثمارية، تستخدم لأغراض الإنتاج ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب.

والفكرة الأساسية في حساب الناتج المحلي تقوم على المجتمع الذي يقوم بإنتاج السلع، وعندما يتم انتاج هذه السلع تعطي قيمه نقدية، ويتم جمع هذه القيم النقدية وفي النهاية تعطي مجموع هذه السلع. والناتج المحلي الإجمالي كما سبق القول هو قيمة مجمل السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها داخل البلد في سنة ما عادة وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية، التي تعد مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تحدد إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع ([2]).

---

(١) د/ رمضان السيد أحمد، اختبار العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع، المجلد التاسع والثلاثون، ٢٠١٥، ص٢٧٣.

(٢) أحمد بن بكر، مهمد عبد الملك السلمان، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦، ص٤.

ويعتبر النمو الاقتصادي من محددات الشمول المالي، حيث أن النمو المشفوع بتوزيع عادل للدخل يقلص من نسبة الفقر وبالتالي يعزز الطلب على الخدمات المالية لذا وقع أخذه بالاعتبار كمحدد من محددات الشمول المالي ([1])

وأوضح تقرير البنك المركزي المصري أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وصل إلى ٣,٦ % مساهمة القطاع الخاص فيه وصلت إلى ٣,١%. وهو ما يوضح أهمية القطاع الخاص في الدولة خاصة الإنتاجي منه سواء زراعي أو صناعي ([2]).

(١) د/ جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص١٤.

[2]) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٧/٢٠١٦، ص٤٦.

المبحث الثاني
دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي ومؤشرات قياسه

يوجد فرق بين الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمة المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد أو الشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات. فقد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لكنهم لا يميلون لاستخدامها، في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون الحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات القضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يرجع إلى مقصد طالب الخدمات المالية أو وجود بعض العوائق التي تعيق وصول الأفراد والشركات للخدمات المالية (١). فهل هناك مؤشرات يمكن قياسها للتحقق من وجود شمول مالي من عدمه.

ونتولى شرح هذا المبحث من خلال بيان:

الفرع الأول: دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي.

---

(١) حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية في قطاع غزه)، مرجع سابق، ص١٠.

- د/ نصر رمضان عبد الله حربي، الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح للتنمية المستدامة (في ضوء تجربة البنك المركزي المصري) (دراسة مقارنة)، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، كلية الحقوق جامعة بنها، ٢٠١٩، ص١٠٤٨.

- دلال محمد إبراهيم، أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات (دراسة اختبارية على البنوك المصرية)، المشروعات الكبرى في ضوء استراتيجية التنمية ٢٠٣٠(الواقع والمأمول)، مؤتمر كلية التجارة جامعة المنصورة، مارس ٢٠١٩ ص١١-١٢.

الفرع الأول

دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وشهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وطرق توفيرها، وانتشار خدماتها، وتسهيل الوصول إليها، وبالتالي ظهرت العديد من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة، وثقافة مالية عالية، وقدرة علي إدارة مخاطر استخدامها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلي التثقيف المالي بالأخص للسكان من فئات الدخل الدنيا، والمستثمرين الصغار لتعريفهم بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة ([1]).

ونتناول هذا الدور الاقتصادي والاجتماعي من خلال بيان الدور العالمي والمصري في تعزيز الشمول المالي وزيادة التمويل الصغير للأفراد والشركات كالآتي:

أولاً: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:

تهتم البنوك المركزية بالشمول المالي تحقيقاً وإدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة وتحقيق التنمية المستدامة

(1) Badar Alam Iqbal, shaista sami ,Role of bank in financial inclusion in India, contaduria Administration , February 2017
http://www.scielo.org.mx/pdf/cya/v62n2/0186-1042-cya-62-02-00644.pd

بصورة عامة ([1]). وفي هذا الإطار تقوم البنوك المركزية بالعديد من الإجراءات والمحاور يتم العمل من خلالها لتعزيز الشمول المالي وهي ([2]):

١- دعم وتطوير البنية التحتية المالية:

يعد دعم تطوير البنية التحتية المالية أحد أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، ومن أجل ذلك يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد في وصول المواطنين إلى الخدمات المالية ومنها.

- توفير بيئة تشريعية ملائمة وتحسين البنية التحتية المالية.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، وإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات.

٢- توفير الحماية اللازمة لمستهلكي الخدمات المالية:

يحظى مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة وذلك بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، وكذلك التطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية والتوسع في تلك

---

(١) راجع: تقرير البنك المركزي المصري عن الاستقرار المالي عام ٢٠١٧، ص٢٨.

(٢) د/ نصر رمضان عبد الله حربي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، كمفتاح للتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي المصري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص ١١٨٤.

- GPFI "Global partnership for financial inclusion 2017," financial inclusion Action plan,p4-6 .

الخدمات، ومما لا شك فيه أن حماية مستهلكي الخدمات المالية يساهم إلي حد كبير في زيادة الثقة في القطاع المصرفي بهدف تعزيز الشمول المالي.

٣- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعد هذا المحور أيضاً من الركائز الهامة اللازمة لتحقيق الشمول المالي ويتم ذلك من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير خدمات وأنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات وضمان إتاحتها على نحو يرضي كافة المستخدمين من أجل دعم الاقتصاد ([1]).

٤- نشر الثقافة المالية:

يجب على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي ويتم وضع وتطوير هذه الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص، والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدي المواطنين خاصة الفئات والمشروعات بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف مالياً.

وعلى المستوي المصري: قام البنك المركزي المصري بالعديد من الجهود سواء على المستوي الدولي أو الإقليمي أو المحلي لترسيخ الشمول المالي:

علي المستوي الدولي: أصبح البنك المركزي المصري عضواً رئيسياً في التحالف الدولي للشمول المالي Alliance For Financial Inclusion AFI منذ يوليو ٢٠١٣. والذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وقد تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٨ ويضم ٩٤ دولة من الدول النامية ويهدف

(١) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٧، ص١٢

التحالف إلى تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي، وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء.

على المستوي الإقليمي: أصبح البنك عضو بفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية Financial Inclusion on Task Force FITF

على المستوي المحلي: أطلق عدد من المبادرات تستهدف تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن المواطنين من استخدام الخدمات المالية المختلفة لاسيما الفئات المهمشة عن طريق اتاحة الخدمات بأسعار مناسبة فضلاً عن التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومن ثم تمكين تلك المشروعات من الاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل والحد من البطالة ([1]).

ثانياً: دور الجهاز المصرفي في تعزيز التمويل الصغير:

شهدت صناعة التمويل الصغير نمواً في السنوات الأخيرة وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، هذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها حيث يساهم التمويل الصغير في تنوع مصادر الدخل القومي وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل عام، كما يساهم في تحقيق الشمول المالي وتوفير السلع والخدمات للمستهلكين في السوق المحلي ([2])

ولا يعد الشمول المالي هدفاً في حد ذاته للبنوك المركزية بل هو وسيلة لتحقيق غاية من دور الشمول المالي في تعزيز وصول الأفراد للخدمات المالية المصرفية

(١) المرجع السابق، ص٢٨.

(٢) ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ٨١.

وتعزيز وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تعزيز الوصول إلى مصادر التمويل ([1]). فأحتل دورها في النمو والتشغيل حيزاً كبيراً في أدبيات التنمية خاصة من حيث العلاقة بين حجم المنشاة من ناحية ومساهمتها في النمو والتشغيل من ناحية أخري، وعدم وجود نظرية متكاملة قائمة بذاتها تخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمكن تطبيقها في أي نظام اقتصادي ([2]).

فمفهومها نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات من دولة لأخري حسب درجة تقدمها ([3]). وأوضحت دراسات البنك الدولي إلى وجود مالا يقل عن خمسين تعريفاً مختلفاً لهذه المشروعات يتم الاسترشاد بها في ٧٥ دولة، ويختلف التعريف من بلد لآخر حسب تطور هذا البلد اقتصادياً وصناعياً، ربما أنه لا يوجد تعريف دولي متفق علية لهذه المشروعات ([4]). ومع تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة بتأهيل وتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة الدول النامية، تزايد هذا الدور الفعال في التنمية وخاصة في التنمية الصناعية سواء في دول العالم المتقدم

(١) معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٧٥، أكتوبر ٢٠١٦، ص١٥٢.

(٢) ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) المركز المصري لدراسات السياسيات العامة، دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ٢٠١٧، ص١٢.

(٤) رولا علي الضامن، الخصائص الريادية لأصحاب الأعمال الصناعية الصغيرة وأثرها على الأداء، دراسة تطبيقية على الأعمال الصناعية الصغيرة في الأردن، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والثلاثون العدد الرابع ،٢٠١٢، ص١٢٧.

والنامي ([1]). لما تؤديه من دور هام في الاقتصاد الوطني والعالمي إذ تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد على حد سواء لمختلف دول العالم المتقدم والنامي ([2]).

وتأتي مشكلة التمويل في مقدمة الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك لعدم ملاءمة المعايير المتبعة في البنوك لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، لعدم توافر الضمانات اللازمة أو بسبب صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والاقساط وفترات السداد. ([3]). وعزوف البنوك على تقديم هذا الائتمان لعدم وجود الضمانات الكافية، علاوة على نقص مهارات تنظيم المشروعات القادرة على البقاء ([4]). وإهمال معظم هذه المشروعات لتجنب الاحتياطات المطلوبة التي تنص عليها

(١) د/ أحمد حلمي جمعة، تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية " دراسة تحليلية ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الرابع، ٢٠١٢، ص ٨٥ــ ٨٦.

(٢) رولا علي الضامن، الخصائص الريادية لأصحاب الأعمال الصناعية الصغيرة وأثرها على الأداء، دراسة تطبيقية على الأعمال الصناعية الصغيرة في الأردن، مرجع سابق، ص١١٩.

(٣) جيا محمد حسن الزنكنه، إطار مقترح لقياس وتحليل المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإقليم كردستان العراق "دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥. ص٣٧ ــ ٤٣.

- إيمان محروس محمد المهدي، دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي في نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠ بين الواقع والمأمول، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠١٨، ص٩٣.

(٤) جيا محمد حسن الزنكنه، إطار مقترح لقياس وتحليل المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإقليم كردستان العراق "دراسة تطبيقية"، مرجع سابق، ص٢٩.

- Charan Singh, Finance for Micro, Small, and Medium-Sized Enterprises, in India: Sources and Challenge Indian, Institute of Management Bangalore, WORKING PAPER NO: 525, Year of Publication – September 2016

قواعد المحاسبية والمالية مما يقلل من مصادر التمويل ويضعف المركز المالي للمشروع ([1]).

ويقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي سواء كان قروضاً أو تسهيلات ائتمانيه، والذي يعاني من القصور وعدم الانتشار لأفرع البنوك داخل البلدان والقري والافتقار إلى العديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة. ([2]). ولكي يمكن التقليل من هذه المخاطر يجب على الدول وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي لتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها ([3]).

ففي الهند مثلا قام البنك الاحتياطي بإصدار تعليمات للبنوك لتسهيل عملية اقراض المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغيرة كالاتي ([4]):

١- أن تقدم البنوك قروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال الصناعة والخدمات بحد أقصي ٠,٥ مليون روبية بدون ضمانات، وفي حالة المنشآت ذات السجل الائتماني والمركز المالي الجيد يمكن أن يصل هذا المبلغ إلى ٢,٥ مليون روبية بدون ضمانات.

---

(١) د/ عماد محمد علي عبد اللطيف، محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١١٠، تم الاطلاع في ٢٠١٩/٣/١٥.متاح علي رابط:

https://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au:%22%

(٢) راجع: محمد شفيع إبراهيم محمد المغير، أهم المشاكل التي تواجه توفير التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ولمتناهية الصغر في مصر ومقترحات علاجها، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٣) نسرين فايز أحمد بدوين، أثر الشمول المالي في الدول النامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الثالث، السنة السابعة والثلاثون، ٢٠١٧، ص٦٢٥.

(٤) محمد شفيع إبراهيم محمد المغير، التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر" الواقع والمستقبل " رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص٣.

٢- تشجيع البنوك لإقامة فروع بنكية متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل مقاطعة، وعلى كل فرع بنك محلي أو ريفي تقديم تسهيلات ائتمانية لخمسة مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر على الأقل. وقامت الحكومة الهندية بطلب مساعدة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن طريق قروض تم تقديمها عن طريق بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد استفادت عام ٢٠٠٨ ثلثي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند من هذه المبادرة وتم تحديث تكنولوجياتها وهو ما ساعد بدورة علي زيادة الإنتاجية فارتفع نصيب كل عامل من المبيعات إلي ١٦١١٠ دولار من ١٤٠٥٨ دولار وزادت مبيعات وأرباح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي شملها في المتوسط بنسبة ١٩% و١٥% سنوياً علي التوالي بعد تلقي قروض بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة وتقدير حجم المبيعات السنوية للمشروعات المستفيدة وعددها ٩٢٧ مشروعاً بنحو ١,٢ مليار دولار وعدد العاملين بها بنحو ٧٤ ألف عامل وينعكس اثر ذلك علي الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً ([1]).

- وعلى المستوي المصري: أصبح من أهم توجهات الدولة المصرية من أجل تعزيز الشمول المالي زادة تمويل وضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلي الجهاز المصرفي لإبعادها عن الاقتصاد غير الرسمي* والذي يقوم عليها وبهذا تفقد الدولة الكثير من مواردها الضريبية والتنافسية، أضف إلي ذلك

(١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، Public Disclosure Authorized ، 91816. P1-2

- T. Ravikumar, Assessing role of Banking sector in Financial Inclusion process in INDIA, Dept. of management studies Christ University.

* يقصد بالاقتصاد غير الرسمي informal economy ذلك القطاع الذي يشمل الوحدات الاقتصادية الصناعية وغيرها الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها ولكنها غير ملتزمة بالإجراءات الرسمية لمزاولة النشاط التي تحددها الدولة (د/ ماجد أبو النجا الشرقاوي، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، يناير، ابريل ٢٠١٨، العدد ٥٢٩،٥٣٠، ص٣٧).

اعتبارها مدخلاً أساسياً لتنمية قطاع الصناعات والاستفادة من الموارد المحلية وتنمية المناطق المهمشة وتنمية الريف ([1]).

فتشير إحدى الدراسات إلي زيادة حجم الأنشطة غير الرسمية في مصر إلي نسبة تتراوح ما بين ٤٠% إلي٦٠% من حجم الوحدات الاقتصادية والتي تتركز معظمها في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بقيمة تقدر بنحو تريليون جنية في عام ٢٠١٦ الأمر الذي يمثل خطورة علي أداء الاقتصاد القومي في مصر ([2]).

وقام البنك المركزي المصري منذ عام ٢٠٠٨ بإصدار قراراً بإعفاء محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للبنوك من نسب الاحتياطي الإلزامية وأكد على ذلك عام ٢٠١٥ من أجل توفير التمويل الصغير وتعزيز الشمول المالي كالاتي ([3]):

١- وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٢- تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار جنية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال أربع سنوات.

٣- إلزام البنوك بتخصيص ٢٠% من محفظة القروض لديها مع تأسيس لإدارة متخصصة لتمويل تلك المشروعات

٤- التركيز على تمويل المشروعات الصناعية والمشروعات كثيفة العمالة وشركات التصدير.

---

(١) راجع: د/ خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠، ص٤٤.

(٢) د/ ماجد أبو النجا الشرقاوي، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، يناير، ابريل ٢٠١٨، العدد ٥٢٩، ٥٣٠، ص٣٨.

(٣) البنك المركزي المصري (قطاع التطوير المصرفي)، تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،٢٠١٨، ص٣.

٥- خفض نسبة فائدة القروض لتصل إلى ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، و٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة.

٦- تم إصدار قرار لتمويل المشروعات المتوسطة لشراء المعدات والآلات بنسبة ٧% على ١٠ سنوات بحد أقصي ٢٠ مليون.

٧- تصميم برامج تدريبية وفنية خصيصاً لتأهيل العاملين من خلال المعهد المصرفي المصري.

وقد بلغ إجمالي التمويلات التي ضخها البنك المركزي ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٠ مليار جنيه لحوالي ٦٢ ألف مشروع فعلا ([1])

وقد يؤدي الشمول المالي عن طريق التمويل الصغير إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام المالي، ويحدث عدم الاستقرار في النظام المالي عندما يسبب الشمول المالي انخفاض في معايير الائتمان، وزيادة المخاطر التي تؤثر علي سمعة البنوك، وعدم تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر بشكل صحيح ([2]).

وحرصاً من البنك المركزي على الحد من هذه المخاطر أتخذ البنك الإجراءين التاليين ([3]):

١- إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان CGC في عام ٢٠١٨ بنحو ٢ مليار جنية والتي من خلالها سيتثني للشركة إصدار ضمانات للبنوك بنحو ٢٠ مليار جنية (معدل الضمان الحالي ١٠أضعاف المبالغ المخصصة) موجهة لشريحة

(١) المركز المصري لدراسات السياسيات العامة، دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ٢٠١٧، ص١٢.

(2) Dienillah, A.,A, Lukytawati, S.(2018). Impact Of Financial Inclusion On Financial Stability Based On Income Group Countries, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Volume 20, Number 4,P.P. 430-442.

(٣) البنك المركزي المصري، قطاع التطوير المصرفي، تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص٥.

الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على القطاع الزراعي والصناعي والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات مما يساهم في توسع البنوك في تمويل تلك المشروعات.

٢- قدم البنك برنامج الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين البنوك من الوقوف علي درجة الجدارة الائتمانية لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند المنح تم العمل مع شركة I-Score بالتعاون مع شركة CRisil إحدى شركات standard & poor,s Global company لتطوير نظام التصنيف الائتماني للمنشآت الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني

مؤشرات قياس الشمول المالي

يعد الشمول المالي من القضايا الهامة التي تشغل العالم لما تبين من أهميته وأهدافه العالمية والمحلية في مجالات عدة منها الاقتصادي والاجتماعي، وقد اتفق قادة مجموعة العشرين G20 مع أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام ٢٠١٢ على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس الشمول المالي، وهي ([1]):

(١) حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية في قطاع غزه)، مرجع سابق، ص١٠-١١.

- د/ نصر رمضان عبد الله حربي، الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح للتنمية المستدامة (في ضوء تجربة البنك المركزي المصري) (دراسة مقارنة)، مجلة الفكر القانوي والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، مؤتمر ٢٠١٩، ص١٠٤٨.
- دلال محمد إبراهيم، أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات (دراسة اختبارية على البنوك المصيرية) مؤتمر كلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠١٩ ص١١-١٢.

المؤشر الأول: **سهولة الوصول للخدمات المالية** (Access dimension):

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح، واستخدام حساب مصرفي، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، وهي:

- عدد نقاط الوصول (الفروع المصرفية) لكل ١٠٠٠٠ من البالغين.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدي الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

المؤشر الثاني: **استخدام الخدمات المالية من قبل المواطنين** (Usage dimension):

يشير إلى مدي استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، مما يتطلب جمع بيانات حول مدي انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، وعدد حسابات الودائع المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، وعدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية، أو دولية.

- نسبة الشركات المتوسطة، أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- الشركات الصغيرة، والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع، وقروض قائمة.

المؤشر الثالث: **جودة الخدمات المالية** (Quality):

تعد الجودة للشمول المالي ليست بعداً واضحاً ومباشراً حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر علي جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، (مؤشرات بعد الجودة) من أهمها ما يلي:

١- القدرة على تحمل التكاليفAffordability: ويقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

٢- الشفافية Transparency: حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات.

٣- الراحة والسهولة Convenience: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية.

٤- حماية المستهلك Consumer protection: وينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال، والممارسات غير العادلة.

٥- التثقيف المالي Financial Education: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية، وقدرة المستخدمين على التخطيط، وموازنة دخلهم.

٦- المديونية (السلوك المالي) Indebtedness: وتعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

٧- العوائق الائتمانية Barriers: إن الشمول المالي يمنح العملاء القدرة على اختيار الخدمات، والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

الخلاصة:

يقوم الجهاز المصرفي بدور حيوي في تعزيز الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وضم العديد من هذه المشروعات للقطاع الرسمي، وتمكينها من القيام بدورها الاقتصادي ورفع مستوي معيشة أصحابها وتوفير فرصة عمل للقضاء على البطالة،

ويري الباحث إنشاء صندوق تمويل وتأمين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية تشترك فيه الحكومة والبنك المركزي وباقي البنوك العاملة في مصر وشركات التأمين والمشروعات التي تطلب المساعدة المالية، وهذا الصندوق لا يكون دوره قاصر علي التمويل فقط بل مساعدة هذه المشروعات في النمو واختيار أفضل مجالات الإنتاج والعمل على تسويقها.

المبحث الثالث

قياس الشمول المالي في الجهاز المصرفي المصري

تم اختيار مصر في المبادرة العالمية للشمول المالي وفقاً للتعديلات التي أجراها البنك الدولي، فتمتلك مصر القدرة على ضم أغلب المواطنين بالنظام المالي الرسمي ويعد إتاحة الخدمات المالية أحد ركائز تعزيز الشمول المالي حيث يتم الاستناد إلى عدد فروع القطاع المصرفي فضلاً عن نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي كقنوات للوصول إلي أكبر عدد من المواطنين ([1]).

ويري الباحث أن قياس الشمول المالي في الجهاز المصرفي المصري من خلال تطبيق مؤشرات الشمول المالي التي أقرها أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) عام ٢٠١٢ والبنك الدولي يستلزم عمل مؤشر عام يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية واختبار كل مؤشر فرعي لتقييم دور الجهاز المصرفي المصري في تعزيز هذه المؤشرات لاختبار فرضية البحث الأولي وهي أن مؤشرات الجهاز المصرفي ذات دلالة علي تحسين مستوي الشمول المالي في مصر من عدمه.

وتوضع لهذه المؤشرات الفرعية وزن نسبي فإذا وجدنا تحسن لمؤشر ما يكون +١ وفي حالة الانخفاض يكون -١ أما إذا وجدنا عدم تحسن أي ثبات الحال يكون صفر. وفي نهاية قياس هذه المؤشرات الفرعية يكون المجموع الجبري لهذه الأوزان النسبية دليل علي تحسن المؤشر العام للشمول المالي من عدمه.

---

(١) راجع: ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ١٣٤.

- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧، ص٣٠ــ ٣١.

وتم الاعتماد على البيانات المنشورة من خلال البنك المركزي المصري أو البنك الدولي وغيرهما من الجهات ذات الصلة وتحليلها بهدف الوصول إلى دلالات واضحة في مصر.

ومن هذه المؤشرات الفرعية يتكون الجدول التالي:

جدول رقم (١)

المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للشمول المالي

Variable	الرمز	المتغيرات
Branches	BR	عدد الفروع المصرفية
Automatic Machine	ATM	عدد أجهزة الصراف الآلي
Debit Card	DC	بطاقات الخصم
Credit Card	CC	بطاقات الائتمان
Point Sales	PO	نقاط البيع
Deposits	DA	ودائع الجمهور
.Laones No	DF	التسهيلات الائتمانية
Loans granted to small businesses	LSB	القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من إجمالي محفظة القروض
Local transfers through the SWIFT network in local currency	SWIFT local currency	التحويلات المالية من خلال نظام التسوية اللحظية بالعملة المحلية (بالوحدة)
Local transfers through the SWIFT network in dollars	SWIFT dollars	التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار
Local transfers through Mobile phone	Mobile phone	عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول

المصدر: بناء على المؤشرات السابقة لقياس الشمول المالي، وماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ١٣٤.

وعلية نجد قياس المؤشرات الفرعية على النحو الآتي:

١- انتشار الفروع المصرفية:

أصبح الجهاز المصرفي في مصر أكثر تنظيماً وانتشاراً وكان لزيادة عدد أفرع المصارف قوة دفع في تطور الجهاز المصرفي فقد زادت أصوله وودائعه ومحفظة التسهيلات وتنوع الخدمات المالية التي يقدمها. ولبيان تطور عدد المصارف وفروعها في مصر خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧، وهل هذه الزيادة تتناسب مع عدد السكان في مصر أم لا، وهل هي كافية لتعزيز الشمول المالي من عدمه، يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

تطور عدد المصارف في مصر الفترة من (٢٠١١ــ ٢٠١٧)

السنة	البنوك	الفروع	عدد السكان (بالألف)	عدد السكان البالغين (فوق سن ١٥ سنة بالألف)	فرع / لكل عشرة ألاف نسمة من البالغين
٢٠١١	٣٩	٣٥٧٣	٨٠٥٣٠	٥٤٧٤٩	١٥,٣
٢٠١٢	٤٠	٣٦١٠	٨٢٣٠٥	٥٦٧١٣	١٥,٧
٢٠١٣	٤٠	٣٦٥١	٨٣٦٦١	٥٧٦٤٧	١٥,٧
٢٠١٤	٣٨	٣٧١٠	٨٦٨١٤	٥٩٦٧٤	١٦
٢٠١٥	٣٨	٣٧٦٦	٨٧٩٦٣	٦٠٤٦٤	١٦
٢٠١٦	٣٨	٣٨٨٢	٩٢٠٠٠	٦١٣٥٤	١٥,٨
٢٠١٧	٣٨	٤٠٠٩	٩٤٧٩٨	٦٢٣٥٢	١٥,٦

الجدول من إعداد الباحث علي ضوء بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن هناك زيادة حقيقية في عدد أفرع المصارف خلال فترة الجدول، حيث زادت من ٣٥٠٢ فرع مصرفي عام ٢٠١١إلى ٤٠٠٩ عام ٢٠١٧ وهذا

بدورة أثر بشكل إيجابي على الرغم من الزيادة السكانية حيث وصلت النسبة إلى حوالي ١٥ ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام ٢٠١٧ لتصبح أقل توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (١٠,٠٠٠ نسمة لكل فرع) ولكن السبب يرجع للزيادة السكانية خاصة عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧. ومع ذلك فهناك زيادة في عدد الفروع. وهذا بدورة يعزز النفاذ والوصول للخدمات المالية واستفادة عدد أكبر من شرائح المجتمع وخاصة المستبعدين والمحرومين لأسباب تتعلق بالبعد الجغرافي، كما أنه يعمل على تعبئة المدخرات المحلية وتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين، وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية.

ويقاس هذا المؤشر من خلال مقارنة عدد الأفرع لكل عشرة ألاف نسمة من البالغين عام ٢٠١٧ بسنة الأساس لتكن عام ٢٠١١ وبالتالي تكون نتيجة المؤشر الفرعي = عدد الفروع لكل ١٠,٠٠٠نسمة عام ٢٠١٧/ سنة الأساس ٢٠١١= $\frac{15.6}{15.3}$ = 1.01 أي أن النتيجة +١

٢- النفاذ لخدمات فتح الحساب:

يرتبط النشاط المالي الرسمي كله بالحسابات، فتعذر الحصول على حساب في مؤسسة مالية رسمية يعد عقبة كبري أمام الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية العديدة المرتبطة بهذه الحسابات، فهذا الحساب بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي الرسمي، فالحساب الرسمي يجعل من السهل تحويل الأجور واستقبال التحويلات والمدفوعات، ويشجع علي الادخار ويسهل الحصول علي الائتمان، ولكن هناك اختلافات تعود لعدة عوامل منها الدخل، والمستوي التعليمي، والجنس، والعمر، ومكان الإقامة، فقد وصل نسبة البالغين المالكين لحسابات بنكية في مصر إلى ١٣,٧% عام ٢٠١٤. ([1]).

(1) The world Bank, Measuring Financial Inclusion, development research Group, working paper 6025, 2012.

ومن دلائل تشجيع فتح الحسابات وتسهيل الإجراءات قامت الدولة المصرية بميكنة ما يقرب من خمسة ملايين من مرتبات العاملين بالقطاع الحكومي، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، والإعفاء من مصاريف فتح الحسابات في غالب الأمر، مما يعزز تطبيق الشمول المالي ويساهم في بناء قاعدة بيانات قومية لتوسيع قاعدة الشمول المالي ([1]).

ويعود هذا الانتشار إلى الوعي المصرفي بين أفراد الجمهور وثقتهم في الجهاز المصرفي. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أحد أبعاد الشمول المالي الثلاثة. فقد وصل عدد الحسابات المصرفية ٣٤% من إجمالي السكان عام ٢٠١٧ ([2]).

فزيادة عدد الحسابات من ١٣,٧ % عام ٢٠١٤ إلى ٣٤% عام ٢٠١٧ دليل علي زيادة في عدد الحسابات وتعزيز الشمول المالي.

٣- النفاذ إلى خدمات الإيداع:

تشكل الودائع أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة، وتنقسم إلى أنواع مختلفة منها القطاع الحكومي، قطاع الأعمال العام، وقطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي، والعالم الخارجي وتوجد بالعملة المحلية أو الأجنبية.

وودائع القطاع العائلي هي مصدر هام وأساسي من مصادر الأموال الخارجية للبنوك بشكل عام وقد نجح البنك المركزي المصري في جذب وحشد المدخرات على مدار الأعوام السابقة، بدلاً من احتفاظ الأفراد بها، ويمكن القول بأن توجيه المدخرات هي من أهم مهمات الوساطة المصرفية حيث يساهم توفير المصرف لخدمات الادخار

(١) الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ٢٠١٨، مرجع سابق، ص٩،٧.

(٢) محافظ البنك المركزي: ٣٤% من سكان مصر يمتلكون حسابات مصرفية بالبنوك(٢٠٧/٩/١٤)، تم الاطلاع في ٢٠١٩/٣/٥. متاح:

https://www.youm7.com/story/2017/9/14/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D

وفتح الحسابات في دفع العملاء إلي إيداع أموالهم في أماكن آمنة، مما يتيح الفرصة للمصرف ليقوم بإقراض هذه المدخرات في فرص استثمارية يراها المصرف والمقترضون واعدة بالإضافة إلي أنها تدر علي المدخرين فوائد بدلاً من اكتنازها ويبين الجدول التالي تطور حجم الودائع في الجهاز المصرفي:

جدول رقم (٣)

تطور حجم الودائع للقطاع العائلي القيمة بالمليون

السنوات / الودائع (قطاع عائلي)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد السكان البالغين (فوق ١٥ سنة بالألف)	٥٤٧٤٩	٥٦٧١٣	٥٧٦٤٧	٥٩٦٧٤	٦٠٤٦٤	٦١٣٥٤	٦٢٣٥٢
الودائع (عملة محلية)	٩٦١١٢	١٠٩٧٣٨	١٢٥٥٠٥	١٤٣٢٥١	١٧١٩٨٩	٢٠٤٤٧٠	٢٣١٤٠٣
نسبة الودائع المحلية لكل/ عشرة ألاف نسمة من البالغين %	١٧,٥	١٩,٣	٢١,٧	٢٤,٠	٢٨,٤	٣٣,٣	٣٧,١
(عملة أجنبية)	٣٠٩٥	٢٦٩٠	٢٤١٦	٢٠١١	٣٣٠٢	٣٤٠٣	٦٩٣٨
نسبة الودائع الأجنبية لكل/ عشرة ألاف نسمة من البالغين %	٥,٦	٤	٤	٣	٥	٥	١١

الجدول من اعداد الباحث علي ضوء بيانات التقارير السنوية للبنك المركزي.

يتضح من الجدول زيادة كبيرة في حجم الودائع خاصة عند مقارنة عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٧فقد وصلت الودائع من ٩٦,١١٢ مليار جنية عام ٢٠١١ إلى ٢٣١,٤٠٣ مليار جنية عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ١٣٥,٢٩١ مليار جنية. أما بالنسبة للعملة الأجنبية فقد زاد بمقدار ٣,٨٤٣ مليار دولار مما يدل على ثقة الأفراد في الجهاز

المصرفي وقدرة البنوك على جذب المزيد من الودائع وضم مستفيدين جدد للخدمات المالية الأمر الذي يوفر السيولة اللازمة للبنوك المحلية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية في مصر وتعزيز الشمول المال.

ويقاس هذا المؤشر من خلال مقارنة حجم الودائع بالعملة المحلية عام ٢٠١٧ بسنة الأساس لتكن عام ٢٠١١ لكل عشرة ألاف نسمة كما حددها المؤشر، وبالتالي تكون نتيجة المؤشر الفرعي = $\frac{3.71}{1.75} = 2.12$ أي أن النتيجة +١

أما بالنسبة لحجم الودائع بالعملة الأجنبية= $\frac{0.11}{0.05} = 2.2$ أي أن النتيجة +١

٤- النفاذ لخدمات الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد، وعلية يتوقف نمو الاقتصاد وارتقاؤه، فهو من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وتظهر إحصاءات دراسة قياس الشمول المالي التي قام بها صندوق النقد العربي أن نحو ٥٦% من السكان البالغين في الدول العربية قد حصلوا على شكل من أشكال الائتمان أو التمويل (١). والجدول التالي يوضح إجمالي القروض الممنوحة من البنوك المصرية:

(١) صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ٧٧ لسنة ٢٠١٧، ص١٥.موقع:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/[vocab]/[term

جدول رقم (٤)

تطور القروض الممنوحة

القيمة بالمليون

السنوات / القرض	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
قروض بالعملة المحلية	١٤١١٠	٣٦٤١٧٥	٣٨٧٨٨٠	٤١٨٣٧١	٤٧٩٣٥٧	٦٧٢٥٧٨	٨٦٧٢١٣
العملة الأجنبية	٥٩٦١	١٤٢٥٦١	١٦١٢٤٠	١٦٩٤٨١	٢٣٨٦٤٢	٢٧٠١٤٩	٥٥٩٢٤٤

الجدول من اعداد الباحث علي ضوء بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي أعداد مختلفة.

وتأتي الزيادة المحققة في أرصدة الإقراض والخصم نتيجة لتصاعد أرصدة الودائع وتوفر السيولة بالعملة المحلية فقد ارتفعت من ١٤,١١٠مليار جنية عام ٢٠١١إلي ٨٦٧,٢١٣ مليار جنية عام٢٠١٧ وكما هو معلوم أن اللجوء للاقتراض هو تعامل مع جهة مالية رسمية وبالتالي ضبط السوق الرسمي والرقابة على كيفية السداد وتقديم يد المساعدة سواء فنية أو فترات سماح خاصة في التمويل الصغير طبقا لتعليمات البنك المركزي. ويقاس هذا المؤشر من خلال مقارنة حجم القروض بالعملة المحلية عام ٢٠١٧ بعام ٢٠١١ وبالتالي تكون نتيجة المؤشر الفرعي = $\frac{86721_3}{1411_0}$ = 61.5 أي أن النتيجة +١

أما بالنسبة لحجم القروض بالعملة الأجنبية= $\frac{559244}{5961}$ = 93.8 أي أن النتيجة +١

٥- النفاذ للخدمات المالية من خلال وحدات الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الالكترونية:

شهد النفاذ للخدمات المالية من خلال وحدات الصراف الآلي ATM وبطاقات الصراف توسعاً لكونه أقل تكلفة وأكثر ملاءمة مقارنة بالنفاذ للخدمات المالية من خلال الفروع البنكية ولذلك قامت البنوك بنشر الخدمات المالية من خلال التوسع في نشر

أجهزة الصراف الآلي، وهذا أدي إلي زيادة المتعاملين مع البنك وتوفير وقت العملاء ويجعلهم علي تواصل دائم مع حساباتهم المصرفية في أي وقت وعدم التقيد بمواعيد البنك الرسمية بأدوات مثل بطاقة ائتمان credit card، وبطاقة خصم Debit card وغيرها من البطاقات. والجدول التالي يوضح تطور وحدات الصراف الآلي والبطاقات الالكترونية:

جدول رقم (٥)

تطور وحدات الصراف الآلي والبطاقات الالكترونية

السنوات / المتغيرات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد أجهزة الصرف الآلي	٦٣٠٠	٦٩٠٠	٧٩٠٠	٩٨٠٠	١١٤٠٠
بطاقات الخصم	١٢٦٧٧٢٧٥	١٣٩١٠٠٦٥	١٢٢٩٢٠٣٥	١٢٠٨٢٥١٣	١٥١٣٨٨٣٠
بطاقات الائتمان	٢٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣٢٨٠٧٩١	٣٨٥٩٥٥٤	٤٧١٢٧٥٩
نقاط البيع	٤٨٤٠٠	٥٠٨٠٠	٥٩٤٠٠	٦٢٨٠٠	٦٦٦٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري تقارير، ومجلات سنوية أعوام مختلفة.

ومن الجدول نلاحظ أن عدد الخدمات المصرفية الالكترونية قد زادت بشكل سريع ومضطرد خلال فترة الجدول فقد زاد عدد أجهزة الصراف الآلي زيادة كبيرة حوالي الضعف خلال فترة الجدول من ٦ مليون عام ٢٠١٣ إلى ١١ مليون عام ٢٠١٧ماكينة صراف آلي. وهي نسبة تدل على اهتمام الدولة بتحقيق النسب العالمية وهي جهاز صراف آلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع. أي أن الدولة تعمل علي زيادة العدد

من سنة لأخري وبالتالي يزيد العدد في كل متر مربع في الدولة. وكذلك زيادة عدد بطاقات الخصم والائتمان ونقاط البيع لاتجاه الدولة حالياً للتعامل الالكتروني والبعد عن التعامل الورقي وهو ما يتماشى مع هدف الشمول المالي. ولذلك قامت الدولة بتطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية. مثل تكوين المجلس القومي للمدفوعات بالقرار رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ والذي يختص بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع (١).

ويقاس هذا المؤشر من خلال مقارنة عدد أجهزة الصراف الآلي عام ٢٠١٧ بعام ٢٠١٣ وبالتالي تكون نتيجة المؤشر الفرعي = $\frac{1140}{630} = 1.8$ أي أن النتيجة +١

أما بالنسبة لبطاقات الخصم= $\frac{1513883}{1267727} = 1.19$ أي أن النتيجة +١

وبالنسبة لبطاقات الائتمان =$\frac{471275}{230000} = 2.04$ أي أن النتيجة +١

وبالنسبة لنقاط البيع = $\frac{6660}{4840} = 1.37$ أي أن النتيجة +١

٦- النفاذ للخدمات المالية من خلال التحويلات:

تعد التحويلات المالية أحد الخدمات المالية التي تقدمها المصارف المصرية وتنقسم إلي حوالات واردة وأخري صادرة وثمة علاقة بين تدفقات التحويلات المالية والشمول المالي إذ تبين البحوث أن ارتفاع التحويلات المالية بنسبة ١٠% يؤدي إلي الحد من الفقر بنسبة ٣,١ % ومن هنا تنبع أهمية التوصل إلي خفض تكلفة أنظمة التحويل وجعلها أكثر كفاءة وشفافية حيث اعتبر ارتفاع تكلفة التحويل المالي من العقبات الرئيسية التي تعترض تدفقات التحويلات وأدرجت بعض البلدان عدة منتجات

(١) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦، ص٣٢.

التحـويلات الماليـة فـي الـسياسات الوطنيـة المتعلقـة بالـشمول المـالي ففـي إطـار الاستراتيجية الوطنية للهند للشمول المالي قامت مصارف عديدة في القطاع العام بفتح حسابات معفاة من الرسوم لإجراء التحويلات المالية.(١). وطبقاً للمؤشر العام يقاس هذا المؤشر من خلال نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية، أو دولية.

ويوضح الجدول التالي حجم التحويلات في مصر بنظامي التسوية اللحظية والانتربنك الدولاري.

جدول رقم (٦)

تطور التحويلات المالية

القيمة بالألف

	عدد البالغين (فوق ١٥ سنة بالألف)	التحويلات المالية بالعملة المحلية بنظام التسوية اللحظية(بالوحدة) بنظام RTGS	التحويلات بالعملة الأجنبية عمليات الانتربنك الدولاري (بالوحدة) بنظام Fin- copy
٢٠١١	٥٤٧٤٩	١٢٤٨٦٩٢	١٥٠٦٦
٢٠١٢	٥٦٧١٣	١٢٩٨٧٦٣	١٤٠٨٠
٢٠١٣	٥٧٦٤٧	١٢٣٠١٩٧	٩٨٨٥
٢٠١٤	٥٩٦٧٤	١٠٣٤٥٤٩	٤٨٤٢
٢٠١٥	٦٠٤٦٤	١٠٢١٠٥٨	٥٤٨٢
٢٠١٦	٦١٣٥٤	١٠٧٤٥٤٨	٣٣٩٩
٢٠١٧	٦٢٣٥٢	١١٩٧٦٣٥	٨٣٦٧

(١) راجع: ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ٦٦.

الجدول من اعداد الباحث علي ضوء بيانات البنك المركزي المصري التقرير السنوي، تقرير الاستقرار المالي أعوام مختلفة.

يتضح من الجدول انخفاض حجم التحويلات سواء بنظام التسوية اللحظية أو بنظام الانتربنك الدولاري. ويقاس هذا المؤشر من خلال مقارنة حجم التحويلات المالية بالعملة المحلية بنظام التسوية اللحظية عام ٢٠١٧ بعام ٢٠١١

حجم التحويلات بنظام التسوية اللحظية سنة الأساس ٢٠١١ = $\frac{124869_2}{5474_9}$ =٢٢ % من نسبة البالغين في الدولة.

حجم التحويلات بنظام التسوية اللحظية في سنة المقارنة ٢٠١٧ = $\frac{119763_5}{6235_2}$ = ١٩% من نسبة البالغين في الدولة. وبالتالي تكون نتيجة المؤشر الفرعي بنظام التسوية اللحظية = $\frac{119763_5}{124869_2}$ = .95 أي أن النتيجة ـ١

وكذلك التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الانتربنك الدولاري) سنة الأساس ٢٠١١ =$\frac{1506_6}{5474_9}$=٠,٢٧ % من نسبة البالغين في الدولة. أما التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الانتربنك الدولاري) سنة المقارنة ٢٠١٧ = $\frac{836_7}{6235_2}$=٠,١٣ % من نسبة البالغين في الدولة.

وكذلك التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الانتربنك الدولاري) = $\frac{836_7}{1506_6}$ = .55 أي أن النتيجة ـ١

٧- النفاذ للخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول:

شهد العالم تطور تقنية المعلومات والاتصالات في العقود الأخيرة ومن أهم التقنيات الحديثة الهاتف المحمول وقد اكتسب هذا الجهاز أهمية كبيرة في مجال التواصل بين الأفراد وتقريب المسافات بينهم، حتى أنه أصبح من المقتنيات الضرورية لكل الناس مهما اختلفت أعمارهم ومستوياتهم التعليمية ومناطقهم الجغرافية فأصبح الهاتف المحمول جزء من حياة الأفراد مما دفع العديد من الدول والمؤسسات

لاستخدامه كأداة لدفع الفواتير وإرسال الأموال، وبات عنصراً مهماً في اندماج العديد من الأفراد في المجال المصرفي. حتى تجاوز عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول خمسة ونصف مليون عميل في عام ٢٠١٧، ويستهدف البنك التوسع في تقديم الخدمة حتى تصل إلى كل أفراد المجتمع وخاصة العمليات ذات القيم الصغيرة ([1]).

الخلاصة:

يري الباحث إلي أن قياس المؤشر العام من خلال قياس الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية على النحو التالي: بتجميع نتائج المؤشرات الفرعية نجد أنها تساوي =١,٠١ + ٢,٤ +٢,٢ + ٦١,٥+ ٩٣,٨+ ١,٨+ ١,١٩+ ٢,٠٤+ ١,٣٧- ٠,٩٥-٠,٥٥= ١٦٧,٣١ أي أن النتيجة +١

ومما سبق يتضح أن هناك تحسناً في مستوي الشمول المالي في البنوك المصرية، مما يعكس الزيادة السنوية في كافة المتغيرات الداخلة في المؤشرات الفرعية تقريباً والمكونة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية مثل زيادة عدد الفروع، وعدد الحسابات، وانتشار أجهزة الصرف الآلي، وبطاقات الخصم والائتمان ونقاط البيع ...إلخ. خلال الفترة من(٢٠١١-٢٠١٧) في البنوك المصرية، مما يعكس رغبة الدولة المصرية في تعزيز الشمول.

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي عام ٢٠١٧، ص١٧.

المبحث الرابع

دور التمويل الصغير في تعزيز الشمول المالي وأثرة في الناتج المحلي الإجمالي

بعد اختبار مؤشرات الشمول المالي في الدولة المصرية والانتهاء إلى اتجاه الدولة نحو تعزيز الشمول المالي يري الباحث اختبار الفرضية الثانية والثالثة للبحث وهما:

١- هل الشمول المالي يعزز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر؟

٢- هل هناك أثر للتمويل الصغير كمتغير وسيط بين الشمول المالي، والناتج المحلي الإجمالي؟

ولاختبار أثر مدي تحقق مؤشرات الشمول المالي في زيادة حجم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأثر توفير التمويل الصغير كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي، والناتج المحلي الإجمالي، يتم تناول هذا المبحث من خلال:

الفرع الأول: دور التمويل الصغير في تعزيز الشمول المالي.

الفرع الثاني: أثر التمويل الصغير في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول

دور التمويل الصغير في تعزيز الشمول المالي

لاستكمال اختبار المؤشرات الفرعية من خلال حجم القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من إجمالي محفظة القروض، وقيام الدولة بدعم تمويل هذه

المشروعات يعد في نفس الوقت تعزيز للشمول المالي، ولدرسه هذا الفرع يلزم بيان حجم التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لتعزيز الشمول المالي، وعدد العاملين فيها، ومدي مساهمته في الإنتاج. ويعد الوصول السهل إلى مختلف الخدمات المالية هو الهدف الأساسي من الشمول المالي، مما يحفز الوصول الشامل لتمويل الأنشطة الاقتصادية ويسمح بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر مما ينتج عنة زيادة في فرص الدخل ([1]).فقد بلغ إجمالي فرص العمل التي وفرتها المشروعات الصغيرة ٥١,٢ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٩ زادت إلي ٨٨,٣ ألف عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة ٧٢,٦% وبلغ إجمالي فرص العمل ٤٣٠,٤ ألف خلال الفترة من ٢٠٠٩ــ ٢٠١٥ أما المشروعات متناهية الصغر فتوفر ٨١,٩ ألف فرصة عمل خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤) بنسبة ٦٢,٥ % من إجمالي عدد فرص العمل ([2]). واستخدمها الجهاز المصرفي كأحد أدوات تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الشركات البعيدة عن القطاع الرسمي والجداول التالية توضح حجم التمويل الممنوح لها، وعدد العاملين بها، ومدي مساهمتها في التوظف.

جدول رقم (٧)

حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

القيمة بالمليار جنية

الحجم / السنة	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة	الاجمالي
٢٠١٦	٥	٥	١٧	٢٧
٢٠١٧	٢,٢	٢٤,٤	١٤	٤٠,٦

(1) Bernadett, V., Operana "Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines"19 May2016, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japan p 1.

(٢) المركز المصري لدراسات السياسات العامة، دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، ٢٠١٨، ص٨ـ١٠

الجدول من اعداد الباحث طبقاً لبيانات قطاع التمويل المصرفي بالبنك المركزي.

ويتضح من الجدول زيادة حجم إجمالي التمويل المقدم من عام ٢٠١٦ إلي ٢٠١٧ وخاصة التمويل البنكي المقدم للمشروعات خاصة الصغيرة. ويقاس هذا المؤشر من خلال مقارنة قيمة القروض الممنوحة في عام ٢٠١٧ مع السنة السابقة حسب البيانات المتاحة وبالتالي تكون النتيجة = $\frac{40.6}{27}$ = 1.5 أي أن النتيجة +١.

جدول رقم (٨)

عدد العاملين بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

السنوات / العاملين(مليون)	٢٠١٦	٢٠١٧
متناهية الصغر	١١,٤١٧	٢٢,٢٨١
الصغيرة	٢,٢١٤	١٦,٦٥٩
متوسط	٢,٧١٢	١,٢٢٥
اجمالي	١٦,٣٤٣	٤٥,١٦٥

الجدول من اعداد الباحث علي ضوء بيانات البنك المركزي المصري.

ويتضح من الجدول زيادة عدد العاملين في المشروعات خاصة المشروعات الصغيرة فقد زادت من ٢,٢١٤ مليون إلى ١٦,٦٥٩ مليون وهذه زيادة كبيرة تدل على مدي تأثير هذا القطاع في الدولة. وكذلك المشروعات متناهية الصغر فقد زادت إلى ما يعادل الضعف، على عكس المشروعات المتوسطة فقد نقص عدد العاملين بها إلى ما يعادل الضعف.

جدول رقم(٩)

تطور مساهمة المشروعات في التوظف عام ٢٠١٦

منشآت	الحجم بعدد العمال	المساهمة في إجمالي التوظف	التوزيع النسبي لكل المشروعات
مشروعات متناهية الصغر	١ـ ٤ عامل	٥٨%	٩١,٩١%
مشروعات صغيرة	٥-٤٩	٢٢%	٧,٨٢%
مشروعات متوسطة	٥٠-٩٩	٣%	٠,١٣%
مشروعات كبيرة	١٠٠عامل فأكثر	١٧%	٠,١٤%

المصدر: المركزي المصري لدراسات السياسات العامة.

يتضح من الجدول السابق تضاؤل نسبة المشروعات المتوسطة وضعف مساهمتها في التشغيل مما يعزز من أهمية دعم المشروعات المتوسطة، وأهمية المشروعات المتناهية الصغر التي بلغ إجمالي فرص العمل التي وفرتها ٥٨% عام ٢٠١٦، وكذلك المشروعات الصغيرة وصلت الي ٢٢%. ونخلص من هذا لأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في أداء الاقتصاد المصري خاصة إذا ما قورن بالمشروعات الكبيرة في مصر.

وتشهد الساحة المصرفية في مصر سباقاً بين معظم المصارف لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عبر ضخ مزيد من الائتمان، ومن خلال إنشاء إدارات متخصصة للإقراض، وتقديم تسهيلات ائتمانية محفزة. وهكذا فقد ارتفعت محفظة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حوالي ٢٠ مليار جنيه (٣,٣ مليار دولار) عام ٢٠١١إلى حوالي ٣٥ مليار جنيه (٥ مليار دولار) عام ٢٠١٣، وزاد إلى ٤٠,٦ عام ٢٠١٧ ([1]). وتأتي هذه كما سبق القول دليل علي تعزيز

(١) اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ٢/٥/٧

=

الشمول المالي وتحقق المؤشر الفرعي الخاص بها بزيادة حصتها من حجم التمويل المقدم من الدولة.

الفرع الثاني

أثر التمويل الصغير في الناتج المحلي الإجمالي

يمكن بيان أثر المتغير الوسيط (تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر) في الناتج المحلي الاجمالي ببيان الآتي ([1]):

١- حجم حصة المتغير الوسيط في الإنتاج الكلي والذي يعتبر قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي.

٢- حصة المتغير الوسيط في العدد الكلى للمنشآت في الاقتصاد.

فقد وجد أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) أكثر من ٢,٥ مليون مشروع تمثل حوالي ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم في ٨٠% من الناتج المحلى الإجمالي وتغطى نحو ٩٠% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل، ويدخل سنويا ٣٩ ألف مشروع جديد مجال الإنتاج. ذلك راجع لانخفاض حجم رأس المال اللازم لخلق فرصة العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يجعلها قادرة على توفير فرص العمل، ووفقا لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية تنخفض تكلفة فرصة العمل داخل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين ١٥% الى ٢٠ %. وقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق

=

http://www.uabonline.org/ar/research/economic/1575160416051588158516 08159019

(١) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، تم الاطلاع في ٢٠١٩/٥/١٩. متاح علي:
https://www.masress.com/almesryoon/983104

الريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ورفع مستوى معيشة السكان. والمساهمة في زيادة الدخل المحلي فهي تساعد على ذلك خلال فترة قصيرة نسبيا نظرا لان إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة أقل مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.

ويلعب الشمول المالي دورا محوريا في خلق فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فيهدف القرض الممنوح لمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية إلى المساهمة في تحسين فرص العمل وإنشاء العديد من المشروعات في مصر. والمساهمة في النمو الاقتصادي الشامل ودعم جهود القضاء على الفقر وشهد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في مصر زيادة كبيرة، في نفس الوقت شهد السوق غير الرسمي نمو أيضاً ففي عام ٢٠٠٦ أحتل القطاع غير الرسمي ٣٧% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وأن ٨٣% من المشروعات في العام ذاته تندرج تحت فئة غير الرسمية وأكثر من ٧٠% من العمال العاملين بأجر في القطاع الخاص يعملون بشكل غير رسمي ([1]).

ولذلك أوضحت قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠١٠ في سيول ، أن العديد من البلدان تواجه تحديات هائلة للنمو الأقوى والأكثر شمولية وقطاع خاص أكثر حيوية، فيبلغ متوسط حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الإقراض المصرفي في بلدان الشرق الأوسط وأسيا الوسطي حوالي ٧% فقط، وهو أدني معدل في العالم، ولذلك يقوم صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى بدوراً رئيسياً في دعم تحديد الأولويات للإصلاحات وتصميم استراتيجيات السياسة بطريقة تزيد من الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الحجم بكل بلد وتستفيد من

(١) المركز المصري لدراسات السياسات العامة، دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، ٢٠١٨، ص١٠.

الخبرة الدولية ([1]). فقد بلغ إجمالي قيمة التمويل متناهي الصغر وعدد المستفيدين من التمويل في مصر ٥ مليار جنية و١,٨ مليون مستفيد عام ٢٠١٦ على التوالي، في حين بلغ معدل التداخل لنشاط متناهي الصغر ٠,١٦ % من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٦ ([2]).

وهذا ما يؤكده بيانات الجدول السابق الخاص بقيمة التمويل للمشروعات متناهية الصغير ولا يخفي علي أحد أهمية التمويل في توفير فرصة العمل والبدء بمشروع وبالتالي الحد من البطالة الأمر الذي يؤثر دون شك على الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما أكده تقرير الاستقرار المالي الصار عن البنك المركزي المصري عام ٢٠١٧. ويوضح الجدول التالي عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤.

جدول رقم (١٠)

عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

البلد	عدد المشروعات بالألف	نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %	مدي مساهمتها في التشغيل الرسمي %	حصتها من إجمالي القروض
مصر ٢٠١٤	٢,٤٥٤	٨٠	٢٠,٥	١,٢

الجدول من إعداد الباحث علي ضوء قاعدة بيانات المنشآت الصغرى والمتوسطة مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٤، وصندوق النقد العربي ٢٠١٧.

(1) International Monetary Fund Middle East and central Asia Department Financial inclusion of small and Medium – sized Enterprises in The Middle East and central Asia IME staff team led by Nicolas Blancher. No/9/02 Washington Dc 2009 USA p 1-3.

(٢) راجع: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٦، ص٣١.

يتضح من الجدول زيادة عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة في مصر وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى ٨٠% وهي نسبة كبيرة. ووصلت مساهمتها في التشغيل الرسمي ٢٠,٥ % من حجم العمالة في مصر، على الرغم من ذلك نجد ضعف في القروض الممنوحة لها من إجمالي القروض، ومن هنا جاءت مؤشرات الشمول المالي لتطالب بزيادة حجم القروض الممنوحة لهذه المشروعات.

ووفقاً لأحدث الاحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي فإن حجم الاقتصاد غير الرسمي بالوطن العربي عام ٢٠١٤نحو ٦٥% من إجمالي الاقتصاد القومي بقيمة تبلغ ١,٨ تريليون جنية بما يعادل ١٠٢ مليار دولار بنسبة ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يظهر بقوة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل محوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية ([1])

والجدول التالي يبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه ومدي مساهمة القطاع الخاص في مصر.

(١) أسامة مسعد مرزوق، المنشأة الفردية كأحد المشروعات الصغيرة لتطبيق الشمول المالي، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، مؤتمر ٢٠١٩، ص٣٩٨.

جدول رقم (١١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع الخاص

السنة المالية	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليار جنية)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي % (تكلفة عوامل الإنتاج)	مساهمة القطاع الخاص في النمو
٢٠١١/٢٠١٠	٨٥٤,٠	١,٩	٠,٨
٢٠١٢/٢٠١١	٨٧٣,١	٢,٢	١,٥
٢٠١٣/٢٠١٢	١٥٣٩,٦	٢,١	١,٨
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٧١,٦	٢,٢	١,٨
٢٠١٥/٢٠١٤	١٨٢٥,٧	٣,١	٢,٥
٢٠١٦/٢٠١٥	١٩٠٦,١	٢,٣	١,٩
٢٠١٧/٢٠١٦	١٩٧٤,٢	٣,٦	٣,١

الجدول من اعداد الباحث علي ضوء بيانات البنك المركزي المصري أعداد مختلفة.

تشير بيانات الجدول السابق ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاع الخاص ومن الملاحظ الزيادة الكبيرة بعد مبادرة البنك المركزي للتمويل الصغير والمتوسط عام ٢٠١٦.

ولقياس نسبة زيادة مساهمة القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي نقوم بقسمة المساهمة عام ٢٠١٧ / سنة الأساس ٢٠١١ وبالتالي تكون النتيجة = $\frac{3.1}{0.8} = 3.8$ أي أن النتيجة +١

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية. وقد أدركت مجموعة العمل الماليFATF أن الاستبعاد المالي Financial Exclusion يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة ([1]).

(١) راجع: صندوق النقد العربي العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص٤.

لتحويل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالاقتصاد الموازي (غير رسمي) إلي منظومة الاقتصاد الرسمي ، وهذا ليس دعماً وتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط بل بهدف اكتمال منظومة قطاع تمويل الشركات الكبرى لتوفير المنتجات المغذية والمكملة لتلك المشروعات الكبرى وهناك تجارب معاصرة تم الربط فيها بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبرى منها النموذج الياباني والاعتماد علي التمويل فقط لتطوير هذا القطاع لا يحقق الغرض المأمول لتنمية هذه العلاقة بل من خلال سعي البنوك لتأهيل هذه المشروعات وتقوية قدرتها المؤسسية إدارياً وفنياً لتكون محل ثقة المشروعات الكبرى وأن يكون التمويل المقدم في إطار تفعيل الشراكة وتمويل المجمعات الصناعية المتكاملة([1]).وقام البنك المركزي المصري بتبني مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وإعفاء تلك البنوك التي تنمح قروضاً وتسهيلات ائتمانيه لهذه النوعية من المشروعات من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤% ([2]). وإنشاء فروع بنكية صغيرة للمساعدة في نشر ثقافة الشمول المالي في مصر حيث من خلالها يمكن للبنوك الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء في أنحاء مصر خاصة المناطق النائية والحدودية التي كان يصعب على البنوك الوصول إليها في الماضي، كما ساهمت الفروع الصغيرة للبنوك في دعم هذه المشروعات والتي تلعب دوراً محورياً في جذب عملاء جدد للبنوك وتعزيز الشمول المالي ([3]).

(١) البنك المركزي المصري، المصرفيون، مجلة اقتصادية، المجلد الخامس، السنة الثانية، يوليو ٢٠١٤.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٠/٢٠١١، ص٢٩.

(٣) أسامة مسعد مرزوق، المنشأة الفردية كأحد المشروعات الصغيرة لتطبيق الشمول المالي، مرجع سابق، ص٣٩٨.

الخاتمة

تناول البحث الآثار التنموية للشمول المالي "دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر".

وذلك من خلال الآتي:

المبحث الأول: الإطار الفلسفي والذي تم تناوله من خلال إلقاء الضوء علي المفاهيم الأساسية للبحث كتعريف الشمول المالي وأهميته وأهدافه والناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: تناول دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي ومؤشرات قياسه، ذلك من خلال ما يقوم به الجهاز المصرفي من تشريعات وبنية أساسية لتعزيز الشمول المالي، وما تم الاتفاق علية من مؤشرات عالمية لقياس الشمول المالي.

المبحث الثالث: تم قياس مؤشرات الشمول المالي في الجهاز المصرفي المصري بتطبيق المؤشرات العالمية على بعض بيانات الجهاز المصرفي المصري وانتهي البحث إلي وجود تعزيز للشمول المالي وأن الجهاز المصرفي بالفعل يعمل علي تحقق الشمول المالي.

المبحث الرابع: تناول دور التمويل الصغير كمؤشر هام في تعزيز الشمول المالي، وأثر هذا المؤشر في الاقتصاد وخاصة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق فرص عمل والقضاء على البطالة وضم قطاع هام كالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للقطاع الرسمي.

وانتهي البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: نتائج البحث:

١- تحسن في مستوي الشمول المالي في البنوك المصرية، مما يعكس الزيادة في كافة المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية مثل زيادة عدد الفروع، وعدد الحسابات، انتشار أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الخصم والائتمان، نقاط البيع، ودائع الجمهور، والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٢- للشمول المالي أثر ذو دلالة إيجابية على البنوك المصرية، وذلك بسبب أن التوسع في الخدمات المالية المبتكرة والمتقدمة، وجذب المزيد من التحويلات المالية، وتحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمشروعات يؤدي إلي تقوية قاعدة الودائع، وتحسين مرونة التمويل والاستثمار في القطاع المصرفي، بما يؤثر بشكل ملحوظ علي أوضاع السيولة، وينعكس ذلك علي تحسين عملية الوساطة للبنوك، مما يتسبب في توزيع المخاطر وتفادي تركيزها لدي الجهاز المصري.

٣- للشمول المالي أثر على الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بسبب أن تنويع الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تنوع الودائع، وتنوع محافظ الأصول والالتزامات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي وضم العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لهذا القطاع، مما يعود بالفائدة على الناتج المحلي الاجمالي.

٤- يوجد أثر إيجابي لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، الناتج المحلي الاجمالي ، حيث أن تعزيز الشمول المالي يساهم في تحسين وصول الخدمات المالية للأفراد والمشروعات، عن طريق التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وتبني

استراتيجية قومية للتثقيف المالي بما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات، مما يؤدي إلي تيسير الحصول علي التمويل وخصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتناهية ، مما سيترتب علية زيادة الناتج المحلي من خلال ما توفره هذه المشروعات من منتجات وفرص عمل والحد من البطالة.

ثانياً: **توصيات البحث**: بناء النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

١- يجب على الحكومة التوسع في الشمول المالي من خلال تعزيز التمويل الشامل بما في ذلك السياسات، والمبادرات، والاصلاحات المؤسسية، مع ترجمتها الي استخدامات فعلية للخدمات المالية، وسرعة وصولها إلى القطاعات المهمشة، والتي لا تتمتع بالحماية، وذلك لتأثير هذا القطاع على النمو الاقتصادي.

٢- زيادة التثقيف المالي، وإطلاق حملات توعية لزيادة مستوي الثقافة المالية بين الأفراد والشركات للتعرف على المنتجات المالية مع المزيد من الرعاية المالية للتمويل الصغير والمتوسط والمتناهي كأحد دعائم الشمول المالي.

٣- تعظيم الاستفادة من التطور التكنولوجي، والطرق الحديثة وزيادة انتشار فروع ماكينات الصراف الآلي، والتوسع في خدمات التليفون المحمول لسهولة استخدمه من أجل الوصول إلى جميع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وضمها للقطاع الرسمي مع تقديم يد العون الفني والمالي لها أكثر وأكثر لنهضة البلاد، ومدها بالخبرات الفنية والادارية.

٤- يجب علي الدولة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لزيادة دورها في خلق فرص العمل، ولما لذلك من فائدة للمجتمع والاقتصاد في آن واحد فستطيع من خلالها رفع المستوي المعيشي للأفراد، وزيادة الناتج المحلي والبعد عن الاستيراد، مع الاستفادة من التجارب الدولية.

المراجع

- <u>مراجع باللغة العربية:</u>

١. أحمد بن بكر، مهمد عبد الملك السلمان، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦.

٢. أحمد حلمي جمعة، تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية " دراسة تحليلية ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الرابع، ٢٠١٢.

٣. أحمد ذكر الله، تطورات المشهد الاقتصادي، تقرير دوري من المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٦ مايو ٢٠١٧.

٤. أسامة مسعد مرزوق، المنشأة الفردية كأحد المشروعات الصغيرة لتطبيق الشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، مؤتمر ٢٠١٩.

٥. إيمان محروس محمد المهدي، دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي في نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠ بين الواقع والمأمول، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠١٨.

٦. البنك المركزي المصري (قطاع التطوير المصرفي) تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٨.

٧. البنك المركزي المصري، المصرفيون، مجلة اقتصادية، المجلد الخامس، السنة الثانية، يوليو ٢٠١٤.

٨. البنك المركزي المصري، الاستقرار المالي عامي٢٠١٦، ٢٠١٧.

٩. المركز المصري لدراسات السياسيات العامة، دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ٢٠١٧.

١٠.جيا محمد حسن الزنكنه، إطار مقترح لقياس وتحليل المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإقليم كردستان العراق "دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥.

١١.حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية في قطاع غزه)، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية في قطاع غزه مارس ٢٠١٧- -جمادي الثاني ١٤٣٨ هـ.

١٢.خالد بسيوني، الشمول المالي، مجلة المصرفيون، المعهد المصرفي المصري البنك المركزي المصري، يوليو ٢٠١٥.

١٣.خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠.

١٤.رولا علي الضامن، الخصائص الريادية لأصحاب الأعمال الصناعية الصغيرة وأثرها على الأداء، دراسة تطبيقية على الأعمال الصناعية الصغيرة في الأردن، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والثلاثون العدد الرابع ،٢٠١٢.

١٥.رمضان السيد أحمد، اختبار العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع المجلد التاسع والثلاثون، ٢٠١٥.

١٦.سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله.

١٧.صندوق النقد العربي، التقرير السنوي عام ٢٠١٧، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة.

١٨.عبد الحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، ابريل ٢٠١٣،

١٩.عصام حسني محمد عبد الحليم، الشمول المالي في الجهاز المصري والتجارب العربية، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجله الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، ٢٠١٩.

٢٠.عمرو رجب السيد الصادق، الجوانب القانونية للشمول المالي" دور الشمول المالي في تحقيق التكافل الاجتماعي" المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجله الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، ٢٠١٩

٢١.ماجد أبو النجا الشرقاوي، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، يناير، ابريل ٢٠١٨، العدد ٥٢٩،٥٣٠.

٢٢.ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، ١٤٣٧هـ ـــ ٢٠١٦م.

٢٣.محمد شفيع إبراهيم محمد المغير، التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر" الواقع والمستقبل " رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦

٢٤.محمد شفيع إبراهيم محمد المغير، أهم المشاكل التي تواجه توفير التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ولمتناهية الصغر في مصر ومقترحات علاجها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الواحد والأربعون العدد الأول الجزء الأول، كلية التجارة جامعة المنصورة، ٢٠١٧.

٢٥.محمد عبد الرؤوف محمد شعيب، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجله الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، ٢٠١٩.

٢٦.محمد عبد الرؤوف محمد شعيب، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الثالث عشر، الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجله الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق بنها، ٢٠١٩.

٢٧.محمد يسر برنية وأخرو، العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي ٢٠١٥.

٢٨.معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٧٥، أكتوبر ٢٠١٦.

٢٩.منى البرادعي، الشمول المالي، مجلة المصرفيين، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، يوليو، ٢٠١٥.

٣٠.نسرين فايز أحمد بدوين، أثر الشمول المالي في الدول النامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الثالث، السنة السابعة والثلاثون، ٢٠١٧.

٣١.نصر رمضان عبد الله حربي، الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح للتنمية المستدامة (في ضوء تجربة البنك المركزي المصري) (دراسة مقارنة)، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

مواقع الانترنت:

١- البنك المركزي المصري يقود الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

https://www.microfinancegateway.org/.. .

arabia.org/files/pdf/Democratic.../Cashless_Economy_Paper.

٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، Public Disclosure Authorized ، 91816.

٣- الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٨، ص٧. في ٢٠١٩/٣/١٥.

https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2018/04

٤- جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، ٢٠١٨، العدد ٤٥.

في ٢٠١٨/٣/٢٠ https://www.findevgateway.org

٥- عماد محمد علي عبد اللطيف، محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

في ٢٠١٩/٣/١٥ .https://wwwiasj.net

٦- صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥،

في ٢٠١٩/٣/٢١ https://wwwamf.org.a/

٧- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ٧٧ لسنة ٢٠١٧.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/[vocab]/[term

٨- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٣ سبتمبر ٢٠١٤)، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب.

https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciem6d2_ar.pd

٩- رفقة مصطفي(٢٥ نوفمبر ٢٠١٨) ، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، تم الاطلاع في ٢٠١٨/١٢/١ رابط:

https://www.vapul/us.com/ar/%D8%AF%D9%88%D8%

10-A Study of Financial Inclusion in India – Research https://www.researchgate.net./266203101_A_Study_of_Financial

11-Badar Alam Iqbal, shaista sami ,Role of bank in financial inclusion in India, contaduria Administration February 2017

http://www.scielo.org.mx/pdf/cya/v62n2/0186

مراجع أجنبية:

1- Granter, E " Financial inclusion for development" World Bank, Washington 2014 .

2- Abu- Unridden,(a,u): " Financial inclusion and Economic growth in Nigeria" Business and Economics journal 2016 .

3- GPFI "Global partnership for financial inclusion 2017, financial inclusion Action plan.

4- International Monetary Fund Middle East and central Asia Department Financial inclusion of small and Medium – sized Enterprises in The Middle East and central Asia IME staff team led by Nicolas Blancher. No/9/02 Washington Dc 2009 USA.

5-The world Bank, Measuring Financial Inclusion, development research Group, working paper 6025, 2012.

6- Charan Singh, Finance for Micro, Small, and Mediu Sized Enterprises, in India: Sources and Challenge Indian, Institute of Management Bangalore, WORKING PAPER NO: 525, Year of Publication – September 2016.

7- T. Ravikumar, Assessing role of Banking sector in Financial Inclusion process in INDIA, Dept. of management studies Christ University.

8- Dienillah, A.,A, Lukytawati, S.(2018). Impact Of Financial Inclusion On Financial Stability Based On Income Group Countries, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Volume 20, Number 4

9 -Bernadett, V., Operana "Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines"19 May2016, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japan.